الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

برنت يتراجع دون 107 دولارات مع تحسن المعروض

لندن ـ رويترز: تراجع خام برنت دون 107 دولارات للبرميل امس بفعل مخاوف من ارتفاع المعروض وانخفاض الطلب رغم بوادر تسارع النمو الاقتصادي في الصين أحد أكبر مستهلكي النفط في العالم.
وتسببت مخاوف من أن تؤثر الحرب المتصاعدة في سورية على إمدادات النفط من الشرق الأوسط في ارتفاع خام برنت إلى أعلى مستوى له في 6 أشهر فوق 117 دولارا في أغسطس.
غير أن الأسعار هبطت أكثر من 10 دولارات بعد ذلك ويتوقع بعض المحللين مزيدا من التراجع.
ونزل الخام الأميركي الخفيف بسبب انخفاض موسمي في الطلب وزيادة إنتاج النفط المحلي التي عززت المخزونات خاصة على الساحل الأميركي المطل على خليج المكسيك.

الرشيدي: الكويت تتطلع إلى محطات بنزين متعددة الأغراض في ڤيتنام

قال الرئيس التنفيذي لشركة البترول الكويتية العالمية الحكومية بخيت الرشيدي ان الكويت تتطلع مع شركائها الڤيتناميين واليابانيين في مشروع مجمع «نغي سون» للتكرير والبتروكيماويات الى العمل من أجل تطوير محطات بنزين متعددة الأغراض.
وأضاف الرشيدي في تصريح لـ «كونا» في ختام زيارته للعاصمة الڤيتنامية لحضور حفل تدشين انطلاق العمل ببناء المشروع انه «يتم في الوقت الراهن وضع اللمسات الأخيرة على اتفاق شراكة بهذا الصدد مع شركائنا في هذا المشروع».
وأشار الى انه «في الوقت الراهن لدينا خطة لإطلاق نمط جديد من محطات بيع البنزين بالتجزئة مع مرافق متنوعة مثل المطاعم والمرافق الصحية حتى يتمكن الناس من التبضع وتناول الطعام وليس فقط التزود بالوقود ولكن بهدف الاستمتاع أيضا»، معتبرا هذا الأمر تطورا جديدا في ڤيتنام .
وشكر الرشيدي الحكومة الڤيتنامية لتسهيل قيام مثل هذه المشاريع ووضع الأطر وتوفير المتطلبات والشروط الأساسية لتمكين المشروع من المضي قدما، مشيرا الى ان مشروع «نغي سون» إضافة الى المشاريع المستقبلية سيخلق فرص عمل لعشرات الآلاف من الڤيتناميين.
وقال ان شركة البترول الكويتية العالمية وضمن ما يعرف بالمسؤولية الاجتماعية للشركات ستعمل على تحسين نوعية الحياة للسكان حول المجمع، لافتا الى وجود خطة لتوفير التدريب لموظفي المصفاة الڤيتنامية في مرافق مؤسسة البترول الكويتية في الكويت.
يذكر ان الرشيدي شارك ضمن وفد كويتي برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير النفط مصطفى الشمالي الاسبوع الماضي في احتفال بمناسبة البدء بتشييد مشروع «نغي سون» في إقليم «تهانه هوا» على بعد 180 كيلومترا جنوب هانوي بتكلفة نحو تسعة مليارات دولار لتغطية احتياجات ڤيتنام من المنتجات البترولية والبتروكيماويات بنسبة 40٪.
وتمتلك شركة البترول الكويتية العالمية وشركة «ايديميتسو كوسان» اليابانية حصصا متساوية في المشروع بنسبة 35,1٪ لكل منهما في حين تمتلك شركة «بتروڤيتنام» الحكومية نسبة 25,1٪ بينما تمتلك شركة «ميتسوي» اليابانية 4,7٪.
ومن المتوقع الانتهاء من عملية البناء والتشييد في نهاية عام 2016 على أن يتم تشغيل المشروع تجاريا خلال النصف الأول من عام 2017 بقدرة تكرير إجمالية تبلغ 200 ألف برميل يوميا من النفط الخام الكويتي مع إمكانية مضاعفة القدرة الانتاجية للمصفاة خلال المرحلة الثانية من المشروع وفقا لحجم الطلب ليصل الى الضعف بـ 400 ألف برميل.

بخيت الرشيدي

يضم 13 عضواً من مختلف الدول

السعد عضواً استشارياً ببنك أوف أميركا

نشر بنك أوف أميركا خبرا على صفحته الإلكترونية بتشكيل مجلس استشاري له مكون من 13 عضوا من رجال أعمال ورؤساء شركات من دول مختلفة، ومن بين تلك الأسماء العضو المنتدب في الهيئة العامة للاستثمار الكويتي بدر السعد.
وأضاف البنك على موقعه الإلكتروني امس ان المجلس الاستشاري سيتقاسم الخبرات ووجهات النظر حول مشاركة البنك العالمي ومساعدته على زيادة تعزيز علاقاته في جميع أنحاء العالم.
وقال البنك ان المجلس الاستشاري برئاسة الرئيس التنفيذي بريان موينيهان سيقدم أيضا المشورة لكبار المديرين التنفيذيين حول الاتجاهات والفرص الناشئة في الأسواق المحلية.
وقال موينيهان: ان بنك أوف أميركا لديه علاقات مع العملاء الذين يتنافسون في كل منطقة من مناطق العالم، وموجها شكره الى قادة المجلس الاستشاري العالمي من أجل مشاركتهم بخبرتهم ووجهات نظرهم.
تجدر الإشارة الى ان بنك اوف أميركا هو ثاني أكبر البنوك التجارية في الولايات المتحدة الأميركية من حيث القيمة السوقية، كما أنه أكبر بنك أميركي يقدم الخدمات المالية وأكبرها من حيث الممتلكات.

● منى الدغيمي

بدر السعد

الفرصة سانحة لنمو التجارة الإسلامية.. والشرق الأوسط وآسيا مناطق التوسع

«بيتك»: البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في وضع جيد للاستفادة من التدفقات المالية الكبيرة

أشار تقرير أصدرته شركة «بيتك للأبحاث» التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي (بيتك) حول تمويل التجارة الإسلامية العالمية «الواقع وفرص النمو» ان تمويل التجارة الإسلامية في وضعها الحالي لايزال قطاعا صغيرا بالنظر إلى صناعة تمويل التجارة العالمية ككل.
إلا ان الإمكانات القوية للنمو التجاري لدول منظمة التعاون الإسلامي وخاصة منطقة الشرق الأوسط وتحديدا دول مجلس التعاون الخليجي إلى جانب الاهتمام المتزايد بالتمويل الإسلامي من شأنه تمكين قطاع تمويل التجارة الإسلامية من أن يكون قطاعا واعدا يستحق اهتمام المؤسسات المالية الإسلامية في المستقبل القريب.
وأشار التقرير إلى انه بالنظر لأن التمويل الإسلامي يركز على دعم أنشطة اقتصادية ملموسة وحقيقية، فإن التمويل التجاري هو أحد قطاعات الأعمال الذي يتناسب بشكل جيد مع مبادئ الشريعة الإسلامية ونموذج الأعمال.
ولذلك فإن البنوك التي تعمل وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية تعد في وضع جيد للاستفادة من التدفقات التجارية الكبيرة من منظمة المؤتمر الإسلامي ونظرا لحقيقة أن الغالبية العظمى من بلدان الشرق الأوسط ودول منظمة التعاون الإسلامي تبدي اهتماما كبيرا في تعزيز التمويل الإسلامي، فإن زيادة التدفقات التجارية داخل هذه المناطق تمثل فرصة واعدة لتمويل التجارة الإسلامية لتصبح بديلا عن تمويل التجارة التقليدية.
وذكر التقرير ان تحول التكوين الجغرافي للتجارة العالمية ليعكس تباين أداء النمو فيما بين الاقتصادات المتقدمة والناشئة.
فالدول الناشئة تعد في الوقت الراهن جزءا متزايد الأهمية من الاقتصاد العالمي، حيث تنمو هذه الاقتصادات وتصبح أكثر ثراء، فمن بين الأسواق الناشئة، تكتسب بلدان منظمة التعاون الإسلامي وخاصة من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أهمية في مجال التجارة العالمية. ويتوقع أن تشهد منطقة الشرق الأوسط معدل نمو سنوي مركب قدره 131٪ كزيادة في حجم التجارة للفترة بين 2012 و2026.
في حين يتوقع ان يكون معدل النمو السنوي المركب للتجارة العالمية خلال الفترة نفسها 86٪. إضافة إلى ذلك، سيبلغ مستهدف التجارة البينية بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي نسبة 20٪ في عام 2015.
وقد زاد حجم التجارة العالمية خلال القرن الحادي والعشرين، وحقق قطاع تمويل التجارة نحو 29 مليار دولار لإيرادات للموردين في عام 2011.
ومن المتوقع أن يتوسع هذا القطاع في المستقبل القريب ليحقق ما قيمته 38 مليار دولار إيرادات بحلول عام 2015.
ونظرا لحقيقة ان الغالبية العظمى من بلدان الشرق الأوسط ودول منظمة التعاون الإسلامي تبدي اهتماما كبيرا في تعزيز التمويل الإسلامي، فإن زيادة التدفقات التجارية داخل هذه المناطق تمثل فرصة واعدة لتمويل التجارة الإسلامية لتصبح بديلا عن تمويل التجارة التقليدية.
وتتقدم الصناعة المالية الإسلامية العالمية بصورة مشرقة خلال 2013، حيث يتوقع ان يتجاوز إجمالي أصولها 1,8 تريليون دولار في 2013 وهو ما يمثل زيادة بنحو 15٪ على أساس سنوي، حيث كان إجمالي الأصول يقدر بـ 1,6 تريليون دولار، كما في نهاية 2012.
وعلى هذا، تقف مختلف القطاعات الفرعية لصناعة التمويل الإسلامي مثل تمويل التجارة الإسلامية موقف الترقب للاستفادة والمشاركة في النمو المتزايد لهذه الصناعة.
ووفقا لتقديرات السوق، لم يتجاوز إجمالي التمويل التجاري بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، بما في ذلك المملكة العربية السعودية وماليزيا وتركيا 4 تريليونات دولار، كما في نهاية 2012.
وهناك شبه إجماع عام في السوق على أن المعاملات الإسلامية للتمويل التجاري تصل بالكاد إلى نسبة 1,5٪ من إجمالي قيمة التمويل التجاري العالمي.
وبالتالي وكما في نهاية 2012، يقدر تمويل التجارة الإسلامية بأنها دعمت نحو 250 مليار دولار من تجارة البضائع في حين كانت الإيرادات المحققة لموردي تمويل التجارة الإسلامية 435 مليون دولار، كما في نهاية عام 2011.
في منطقة الشرق الأوسط ومنظمة التعاون الإسلامي بشكل عام، كان قطاع تمويل التجارة الإسلامية مدعوما بصورة رئيسة من قبل البنك الإسلامي للتنمية، والذي يعد إحدى أهم المؤسسات متعددة الأطراف في مجال التنمية.
وتعد المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة من بين المبادرات الكبيرة التي قام بها البنك الإسلامي للتنمية في إطار تعزيز تمويل التجارة الإسلامية.
ووفقا لإحصائيات المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة لعام 2013، اعتمدت المؤسسة معاملات تجارية إسلامية بقيمة 4,4 مليارات دولار في 2012، أي زيادة بنسبة 47٪ عن الـ 3,033 مليارات دولار المسجلة في 2011.
بينما كانت أرقام المقارنة 2,554 مليار دولار في 2010 و2,167 مليار دولار في 2009.
علاوة على ذلك، استحوذت منطقة آسيا/ رابطة الدول المستقلة بأكبر حصة (69٪) من مجموع الاعتمادات التي أقرتها المؤسسة في عام 2012، تليها منطقة الشرق الأوسط (26٪)، ثم أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (5٪). ولايزال تمويل التجارة الإسلامية في وضعها الحالي قطاعا صغيرا بالنظر إلى صناعة تمويل التجارة العالمية ككل.
إلا أن الإمكانات القوية للنمو التجاري لدول منظمة التعاون الإسلامي وخاصة منطقة الشرق الأوسط وتحديدا دول مجلس التعاون الخليجي إلى جانب الاهتمام المتزايد بالتمويل الإسلامي من شأنه تمكين قطاع تمويل التجارة الإسلامية من أن يكون قطاعا واعدا يستحق اهتمام المؤسسات المالية الإسلامية في المستقبل القريب.
علاوة على ذلك، يحتاج رواد التمويل الإسلامي إلى استكشاف مجالات جديدة للنمو ضمن الحلول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية من أجل الحفاظ على زخم نمو الصناعة.
ويوفر تمويل التجارة الإسلامية فرصة رائعة لهذه المؤسسات للدخول في هذا الزخم في ضوء الأسس القوية لاقتصادات منظمة التعاون الإسلامي ومنطقة الشرق الأوسط ودول مجلس التعاون الخليجي، حيث يزدهر التمويل الإسلامي بخطوات واسعة.
وعلى الصعيد العالمي، يواجه التمويل التجاري ضغوطا تمويلية نظرا لاستمرار البنوك الأوروبية ـ والتي كانت قوية تقليديا في هذا القطاع ـ في زيادة مستويات الرسملة وتعديلها لتفي بمتطلبات بازل III.
وبالنظر لأن التمويل الإسلامي يركز على دعم أنشطة اقتصادية ملموسة وحقيقية، فإن التمويل التجاري هو أحد قطاعات الأعمال الذي يتناسب بشكل جيد مع مبادئ الشريعة الإسلامية ونموذج الأعمال.
ولذلك فإن البنوك التي تعمل وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية تعد في وضع جيد للاستفادة من التدفقات التجارية الكبيرة من منظمة المؤتمر الإسلامي وخاصة منطقة الشرق الأوسط وبالتحديد دول مجلس التعاون الخليجي.

تداول 166 عقاراً خاصاً بقيمة 48 مليون دينار و38 عقاراً استثمارياً بـ 54 مليوناً

أظهرت إحصاءات إدارتي التسجيل العقاري والتوثيق في وزارة العدل خلال الفترة من 29 سبتمبر إلى 3 أكتوبر الجاري أن هناك ارتفاعا في تداول العقارات مقارنة بالفترة من 22 الى 26 سبتمبر الماضي، حيث أظهرت الإحصاءات أن عدد العقارات المتداولة للعقود بالنسبة للعقار الخاص بلغ 166 عقارا بمبلغ قدره 48,7 مليون دينار، في حين بلغ عدد العقارات الاستثمارية 38 عقارا بقيمة 54 مليون دينار، وبلغ عدد عقار التجاري عقارا واحدا بقيمة 4 ملايين دينار ولم يشهد العقار الحرفي أو المعارض أو المخازن أي تحرك خلال هذا الأسبوع.

انخفاض التداول على العقارات الخاصة وارتفاع العقارات الاستثمارية

205 عقارات إجمالي العقود العقارية بانخفاض 26 عقاراً مقارنة بالأسبوع السابق

تداول العقود

وجاء في الإحصاءات أن إجمالي العقود العقارية خلال الفترة من 29 سبتمبر إلى 3 اكتوبر الماضي بلغ 205 عقارات مقارنة بالأسبوع السابق، حيث كان إجمالي العقارات المتداولة 231 عقارا وذلك بانخفاض مؤشر تداول العقود بواقع 26 عقارا ، فيما انخفضت حركة تداول العقار الخاص للفترة نفسها بواقع 29عقارا مقارنة بالاسبوع السابق.
وجاء في احصاءات وزارة العدل ان مؤشر تداول العقود بالنسبة للعقار الاستثماري ارتفع بواقع 4 عقارات، واستقر المؤشر للعقار التجاري بواقع عقار واحد كما استقر المؤشر بواقع صفر عقار لعقار الخازن وانخفض المؤشر بواقع عقار واحد لعقار الحرفي واستقر المؤشر بواقع عقار واحد لعقار المعارض خلال هذا الاسبوع.

الوكالات العقارية

أما عن العقارات المتداولة للوكالات بإدارتي التسجيل العقاري والتوثيق في وزارة العدل خلال الفترة من 29 سبتمبر إلى 3 أكتوبر الماضي فقد أظهرت الإحصاءات أن عدد العقار الخاص بلغ 16 عقارا بمبلغ قدره 4 ملايين دينار وبلغ عدد العقار الاستثماري عقارين بقيمة مليوني دينار وبلغ عدد العقار الحرفي عقارا واحدا بقيمة 296 ألف دينار ولم يشهد العقار التجاري او المخازن والصناعي أي تحرك خلال هذه الفترة.
أما عن مؤشر تداول الوكالات العقارية، فإن اجمالي العقارات المتداولة خلال الفترة نفسها بلغ 19عقارا مقارنة بالاسبوع السابق، حيث بلغ اجمالي العقارات المتداولة 9 عقارات وذلك بارتفاع مؤشر تداول الوكالات العقارية بواقع 10 عقارات.
ومن الملاحظ بالنسبة للعقار الخاص ان مؤشره ارتفع بواقع 8 عقارات وارتفع المؤشر بواقع عقار واحد للعقارات الاستثمارية واستقر المؤشر بواقع صفر عقار للعقار التجاري كما استقر المؤشر بواقع عقار واحد للعقار الحرفي خلال هذا الاسبوع.

الأحمدي في الصدارة

ووفقا لإحصائية وزارة العدل فإن محافظة الاحمدي جاءت في المقدمة من بين المحافظات من حيث التداولات العقارية خلال الفترة من 29 سبتمبر إلى 3 أكتوبر الماضي، حيث بلغ عدد العقارات المتداولة 116 عقارا تداول منها 101 عقار في العقار الخاص و 15 عقارا في العقار الاستثماري أما على مستوى الوكالات العقارية فقد حظيت المحافظة بتداول 13عقارا في العقار الخاص خلال هذه الفترة.

حولي في المركز الثاني

واحتلت محافظة حولي المرتبة الثانية من بين المحافظات من حيث التداولات العقارية من خلال تداول 31 عقارا تداول منها 18 عقارا في العقار الخاص و13 عقارا في العقار الاستثماري وعلى مستوى الوكالات العقارية حظيت المحافظة بتداول عقار واحد في العقار الحرفي خلال تلك الفترة.

مبارك الكبير ثالثا

وجاءت محافظة مبارك الكبير في المرتبة الثالثة في التداولات العقارية بواقع 25 عقارا تداول منها 24 عقارا في العقار الخاص وعقار واحد في العقار الحرفي وعلى مستوى الوكالات العقارية حظيت المحافظة بتداول عقارين في العقار الخاص خلال هذا الأسبوع.

العاصمة رابعا

وجاءت محافظة العاصمة في المرتبة الرابعة وذلك من خلال تداول 15 عقارا تداول منها 10 عقارات في العقار الخاص و5 عقارات في العقار الاستثماري وفي الوكالات العقارية لم تحظ المحافظة بتداولات عقارية خلال تلك الفترة.

الفروانية خامسا

وجاءت محافظة الفروانية في الترتيب الخامس من خلال تداول 12 عقارا تداول منها 7 عقارات في العقار الخاص و4 عقارات في العقار الاستثماري وعقار واحد في العقار التجاري وعن الوكالات العقارية حظيت المحافظة بتداول عقار واحد في العقار الحرفي خلال تلك الفترة.

الجهراء سادسا

وفي المرتبة السادسة جاءت محافظة الجهراء من خلال تداول 6 عقارات في العقار الخاص وفي الوكالات العقارية لم تحظ المحافظة بأي تداولات عقارية خلال هذه الفترة.

● عاطف رمضان

21 صفقة قيمتها 54 مليون دينار

كشفت إحصاءات إدارتي التسجيل العقاري والتوثيق في وزارة العدل خلال الفترة من 29 سبتمبر الى 3 الجاري عن 21 صفقة مليونية بقيمة 54,7 مليون دينار تركزت جميعها في العقود المسجلة لصفقات البيع التي تمت خلال هذه الفترة.
وكانت هذه الصفقات عبارة عن 16 صفقة تمت في العقار الاستثماري و4 صفقات تمت في العقار الخاص وصفقة واحدة تمت في العقار التجاري.
أما الـ 16 صفقة التي تمت في العقار الاستثماري فقد كانت عبارة عن بناية مساحتها 750 مترا بقيمة 1,1 مليون دينار وبناية مساحتها 588 مترا بقيمة 1,3 مليون دينار وتحت الإنشاء مساحتها 750 مترا بقيمة مليون دينار وبناية مساحتها 1000 مترا بقيمة 5,5 ملايين دينار وبناية تحت الإنشاء مساحتها 3000 مترا بقيمة 18 مليون دينار وبناية مساحتها 1000 مترا بقيمة 1,3 مليون دينار وبناية مساحتها 988 مترا بقيمة 1,3 مليون دينار وبناية مساحتها 1134 مترا بقيمة 1,9 مليون دينار وبناية مساحتها 1000 مترا بقيمة 1,2 مليون دينار وبناية مساحتها 844 مترا بقيمة 1,1 مليون دينار وبناية مساحتها 844 مترا بقيمة 1,1 مليون دينار وبناية مساحتها 834 مترا بقيمة 1,1 مليون دينار وبناية مساحتها 834 مترا بقيمة 1,1 مليون دينار وبناية مساحتها 806 أمتار بقيمة 1,8 مليون دينار وبناية مساحتها 780 مترا بقيمة 1,8 مليون دينار وبناية مساحتها 746 مترا بقيمة 2,5 مليون دينار.
وكانت هناك 4 صفقات تمت في العقار الخاص عبارة عن بيت مساحته 1000 مترا بقيمة 1,2 مليون دينار وأراضي مساحتها 1000 مترا بقيمة مليون دينار كذلك أراض مساحتها 1000 مترا بقيمة مليون دينار وأرض مساحتها 3917 مترا بقيمة 3,8 ملايين دينار.
هذا بالإضافة الى صفقة واحدة تمت في العقار التجاري عبارة عن أرض مساحتها 1000 متر بقيمة 4 ملايين دينار.